الفصل الخامس : المطاليب

ـ الاحتمالات الطارئة

1 – الدعاوى القضائية – الادعاءات – التعويضات

2 – تكلفة الضمان والكفالات

3 – العلاوات والكوبونات

الفصل الخامس : المطاليب

-الاحتمالات الطارئة:

هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية ببيانها رقم 5 عرفت الحالة الطارئة على أنها " شرط، حالة، أو مجموعة من الظروف الموجودة يمكن أن تؤدي بشكل غير مؤكد إلى مكسب محتمل (مكسب طارئ) أو إلى خسارة محتملة (خسارة طارئة) لشركة ما، وهي تصبح مؤكدة عند وقوع أو عدم وقوع حدث ما أو أكثر مستقبلاً .

أ – المكاسب الطارئة:

هي حق الحصول على أصول (أو تخفيض الالتزامات) وجودها غير مؤكد إلا أنها يمكن أن تصبح حقيقة أو أكيدة في آخر الأمر. المكاسب النموذجية الطارئة هي:

١ – إمكانية الحصول على نقود من الهدايا، التبرعات، والمكافآت، الخ.
٢ – إمكانية الحصول على مرتجعات ضريبية مُختلف عليها مع الحكومة.
٣ – الدعاوى القضائية المتعلقة والتي يمكن أن تكون نتائجها لصالح المنشأة.

تبنى المحاسبون مبدأ الحيطة والحذر في هذا المجال. لذلك لا يتم تسجيل المكاسب المحتملة الحدوث. إنما يتم الإفصاح عنها بملاحظات عندما يكون هناك احتمال كبير من أن هناك مكاسب طارئة يمكن أن تحصل. بالنتيجة، من غير المعتاد أن تجد معلومات عن المكاسب الطارئة في القوائم المالية والملاحظات المرافقة.

ب – الخسائر الطارئة

هي حالات من غير المؤكد أن ينتج عنها خسارة. الالتزام الحاصل نتيجة لوقوع خسارة طارئة يسمى التزام طارئ. فالالتزامات الطارئة هي تعهدات أو التزامات يستند وجودها على وقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلاً ويؤكد أو يدل على حدوثها إما المبالغ المستحقة، الدافع، تاريخ الدفع، أو وجودها. ذلك يعني أن أحد هذه العوامل أو أكثر يعتمد على الحدث أو الأحداث الطارئة.

عند وقوع خسارة طارئة، فإن الحدث أو الأحداث المستقبلية التي يمكن أن تؤكد حدوث الالتزامات يمكن أن تتدرج من المحتمل إلى بعيد الاحتمال.

الخسارة المقدرة الناتجة عن الخسارة الطارئة يجب اعتبارها مستحقة وأن تحمَّل كمصروف وأن تسجل كالتزام عند تحقق الشرطين التاليين:

١ -المعلومات المتوفرة قبل إصدار القوائم المالية تشير إلى احتمال وقوع الالتزام بتاريخ القوام المالية.
٢ -يمكن تقدير مبلغ الخسارة بشكل معقول.

لتسجيل الالتزام الناتج عن الخسارة الطارئة ليس ضرورياً معرفة المدفوع له بالضبط ولا تاريخ استحقاق الدفع. الذي يجب معرفته فقط هو ما إذا كان وقوع الالتزام بتاريخ القوائم المالية محتمل.

يشير الشرط الثاني على أن مبلغ الالتزام يمكن تحديده بشكل معقول، وإلا لا يمكن عَدُّه مستحقاً كالتزام. يمكن أن يعتمد تقدير الالتزام على خبرة الشركة الذاتية، خبرات شركات أخرى من الصناعة نفسها، دراسات بحثية أو هندسية، نصائح قانونية، أو تقديرات شخصية تستند على العلم والمعرفة والموقع.

إن الإفصاح عن الحالات الطارئة واستحقاقها تنوعت بشكل كبير من الناحية العملية، لأنها اعتمدت على لغة المحاميين التي في الغالب تكون لغة متحفظة متمِّيزة وليست تنبؤية .

الآتي أهم الخسائر الطارئة العامة التي سيتم مناقشتها خلال هذا الفصل.

١ -الدعاوى القضائية ، الادعاءات ، و التعويض عن الأضرار.
٢ -تكلفة الضمان والكفالات
٣ -القسائم (الكوبونات) والعلاوات.

1 – الدعاوى القضائية، الادعاءات، والتعويض عن الأضرار:

العوامل الآتية ضمن مجموعة من العوامل الأخرى، التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل الالتزام ا لمتعلق بالدعاوى القضائية المعلقة والمهددة بالخسارة والمطالبات الحقيقية أو الممكنة وتقديرات التعويض عن الأضرار.

1- الفترة الزمنية التي وقع فيها الحادث الذي سبب الدعوى.

2- نسبة احتمال أن تكون نتائج الدعوى غير مرضية.

حتى يتم التقرير في القوائم المالية عن خسائر أو التزامات، يجب أن يكون السبب الذي أدى إلى قيام الدعوى قد وقع قبل إعداد أو بتاريخ إعداد القوائم المالية. إن عدم معرفة الشركة بقيام الدعوى

أو إمكانية قيامها أمر غير مهم، المهم أن تعلم الشركة بذلك قبل إصدار القوائم المالية وليس بتاريخ تلك القوائم.

حتى تتمكن من تقييم المخاطر الآتية من الدعوى عليك أن تأخذ في الحسبان العوامل الآتية:

١ - طبيعة الدعوى وصفاتها المميزة.
٢ - تطورات الدعوى.
٣ - رأي المستشار القانوني للشركة.
٤ - خبرة الشركة والشركات المماثلة في حالات مماثلة.
٥ - أي استجابة من قبل الإدارة بالنسبة للدعوى.

على أية حال يندر أن تتنبأ الشركة بشكل مؤكد عن الدعاوى المعلقة، حتى وإن كانت الدلائل بتاريخ الميزانية تدل على أن النتائج غير مرضية لأن ذلك يضعف موقف الشركة في خلافها ويشجع المدعي بتكثيف جهوده. غالباً ما يتم الإفصاح عن ذلك بملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

أما فيما يتعلق بالدعاوى غير المقامة والمطالبات غير المؤكدة، على الشركة أن تحدد:

١ - درجة احتمال إقامة الدعوى، ومبلغ التعويض المقدر المؤكد.
٢ - احتمال أن تكون النتائج غير مرغوب فيها.

مثال:

أقام أحد المؤلفين دعوى قضائية على شركة ابن رشد للطباعة والتأليف في 2002/1/1 مطالباً بتعويض نقدي قدره250000ل.س بسبب مخالفة شركة ابن رشد لشروط العقد الموقع بينهما. حيث نص الاتفاق على أن تقوم دار النشر بطباعة 3000 نسخة من كتاب المؤلف، مع العلم أن الشركة قامت بطباعة6000 نسخة. وقد أكد محامي الشركة أن نتيجة الدعوى ستؤول لصالح المؤلف.

المطلوب:

1- إثبات المعالجة المحاسبية اللازمة في دفاتر الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ- كان قرار الحكم بالتعويض للمؤلف بكامل المبلغ المطالب به في2003/2/28

ب- كان قرار الحكم بالتعويض للمؤلف بنسبة50%

ج- كان قرار الحكم لصالح الشركة.

الحل:

في 2002/12/31 يتم جعل المبلغ المقدر للخسائر الطارئة كمصروف مديناً على الدورة وجعل حساب الالتزام المقدر عن الدعاوى القضائية دائناً. ويقفل حساب مصروف تكلفة الدعوى في حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل.

		2002/12/31
250.000		من ح/ مصروف الدعوى المقدرة
	250.000	إلى ح/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى
		تسجيل مصروف الدعوى والالتزام المقدر المستحق عن الدعوى
		بتاريخه
250.000		من ح/ ملخص الدخل أو ح /أ .خ
	250.000	إلى ح/ مصروف الدعوى المقدر
		تحميل الدورة بمصروف الدعوى المقدر

- عند صدور قرار المحكمة وقبل إصدار القوائم المالية.

- السداد للمؤلف من خلال استخدام حساب الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى.

حالة أ- سداد كامل المبلغ حسب قرار المحكمة :		
250.000		من ح/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى.
	250.000	إلى ح/ النقدية
		السداد للمؤلف حسب قرار المحكمة
حالة ب- السداد بنسبة 50% من مطالبته:		
125.000		من ح/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى.
	125.000	إلى ح/ النقدية
		السداد للمؤلف حسب قرار المحكمة

إعادة الزيادة في حساب الالتزام المقدر المستحق عن الدعاوى إلى ح/ الأرباح المحتجزة حيث أنها خطأ في التقدير. وهنا يجب الأخذ في الحسبان أن تكون صافية من ضريبة الدخل، على فرض أن الضريبة كانت 20%.

من ح/الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى		125.000
إلى ح/ المذكورين		
ح/ الأرباح المحتجزة	100.000	
ح/ ضريبة الدخل المستحقة	25.000	
إعادة مبلغ الالتزام المقدر إلى ح/ الأرباح المحتجزة		

حالة ج– حيث أن قرار المحكمة لصالح الشركة، يجب إعادة مبلغ الالتزام المقدر للضمان إلى حساب الأرباح المحتجزة صافي من ضريبة الدخل:

من ح/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى		250.000
إلى ح/ المذكورين		
ح/ الأرباح المحتجزة	200.000	
ح/ ضريبة الدخل المستحقة	50.000	
إعادة مبلغ الالتزام المقدر إلى ح/ الأرباح المحتجزة		

2 – تكلفة الضمان والكفالات:

الضمان (ضمان السلع) هي وعد يقدم من بائع السلعة إلى الشاري بأن يضمن السلعة المباعة من عيوب الكمية، النوعية، أو الصنع، غالباً ما يستخدم الضمان من قبل البائع كأحد تقنيات ترويج المبيعات.

ترتب الكفالات والضمانات تكاليف مستقبلية، تسمى أحياناً تكاليف ما بعد المبيعات. بالرغم من أن التكاليف المستقبلية غير مؤكدة من حيث المبلغ، تاريخ الاستحقاق، وحتى الزبون إلا أنه يجب الاعتراف بحدوث الالتزام في أغلب الحالات إذا كان يمكن تقديرها بشكل معقول. يعتبر مبلغ الالتزام تقديراً لكل التكاليف التي يمكن أن تحصل بعد البيع والتوزيع والتي لها علاقة بتصليح الخلل والعيوب المطلوبة بموجب شروط الضمان. تعدّ تكلفة الضمان مثال نموذجي للخسائر الطارئة.

هناك أسلوبان أساسيان للمحاسبة عن تكلفة الضمان.

أ– الأسلوب النقدي.

ب- أسلوب الاستحقاق.

أ- أسلوب الأساس النقدي

بموجب أسلوب الأساس النقدي، تحمل تكاليف الضمان على المصاريف عند حدوثها. بكلمات أخرى، تحمل تكاليف الضمان على المدة الزمنية التي يكون فيها البائع والمصنع ملتزمان الضمان. لا يتم تسجيل التزامات تتعلق بتكاليف مستقبلية تنشا عن الضمان، كما أنه ليس من الضروري تحميل الفترة الزمنية التي نشأ فيها البيع بتكاليف صنع البضاعة عن ضمانات قائمة. يتم استخدام هذا الأسلوب لأغراض ضريبية، وغالباً ما يكون مبرراً محاسبياً على أساس ملاءمته عندما تكون تكاليف الضمان غير كبيرة أو عندما تكون مدة الضمان قصيرة نسبياً. يستخدم الأساس النقدي في تسجيل الضمان عندما لا ينشأ التزام عن الضمان في السنة التي حصل فيها البيع وذلك بسبب:

١ - ليس من المحتمل أن ينشأ الالتزام عن الضمان.
٢ - لا يمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل معقول.

ب- أسلوب أساس الاستحقاق:

يستخدم أسلوب أساس الاستحقاق إذا كان احتمال قيام الزبائن بتقديم مطالبات (ادعاءات) بموجب الضمانات المتعلقة بالبضائع والخدمات المباعة كبيراً وأنه يمكن تقدير التكاليف ذات العلاقة بشكل معقول. بموجب أسلوب الاستحقاق يتم تحميل تكاليف الضمان إلى المصاريف التشغيلية في العام الذي حصل فيه البيع. يعتبر هذا الأساس مقبول عموماً ويجب أن يطبق عندما يكون الضمان جزء من البيع لا يفصل عنه ويمكن اعتباره على أنه خسارة طارئة. يسمى هذا الأسلوب بأسلوب مصروف الضمان.

مثال:

بفرض أن إحدى الشركات المساهمة بدأت إنتاج آلة جديدة في تموز من عام 2001، وبلغت مبيعاتها بنهاية العام 2001/12/41 100 آلة بسعر 5000 ل.س للآلة الواحدة. كل آلة مشمولة بالضمان لمدة عام وقدرت الشركة من خلال خبرتها السابقة بآلات مماثلة، أن يكون وسطي تكلفة الضمان 200 ل.س عن كل آلة. علاوة على ذلك، ونتيجة للقطع المستبدلة والخدمات المقدمة بموجب

ضمان الآلة، تكبدت الشركة 4000 ل.س تكاليف ضمان عن عام 2001 و 16.000 ل.س عن عام 2002.

الحل:

1-بيع 100 آلة بسعر 5000 ل.س وذلك خلال الفترة من 1/تموز إلى 31/ كانون الأول 2001:		
500.000		من حـ/ النقدية أو حـ/ الزبائن.
	500.000	إلى حـ/ المبيعات
		بيع 100 آلة بسعر 5000 ل.س للآلة
2-تسجيل مصروف الضمان خلال الفترة من تموز إلى كانون الأول:		
4000		من حـ/ مصروف الضمان
	4000	إلى حـ/ النقدية – إذا تم الدفع نقداً.
		أوحـ/المخزون – إذا تم إخراج بضاعة. أو
		حـ/ الرواتب – إذا كان أجور
		عمال إصلاح وصيانة
		تسجيل تكلفة الضمان المتكبدة
يتم أيضاً في 2001/12/31 تسجيل الاعتراف بمصروف ضمان عن تكلفة الضمان المقدرة عن عام 2002		
16.000		من حـ/ مصروف الضمان
	16.000	إلى حـ/ الالتزام المقدر الضمان
		تسجيل تكاليف الضمان المستحقة المقدرة

في 2001/12/31 سيتم التقرير في الميزانية عن التزامات مقدرة بموجب الضمان تحت بند التزامات متداولة مبلغ 16.000 ل.س. كما أنه سيتم تحميل قائمة الدخل بمصروف الضمان البالغ 20.000 ل.س

والقيد المحاسبي:

20.000		من حـ/ أ.خ أو من ملخص الدخل
	20.000	إلى حـ/ مصروف الضمان
		قفل مصروف الضمان في حـ/ أ.خ

ميزانية الشركة في 2001/12/31

	مطاليب متداولة
	16.000 التزامات مقدرة
	بموجب الضمان

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2001/12/31

مصروفات تشغيلية	
مصروف الضمان	20.000

3- تسجيل دفع تكاليف الضمان التي تحصل في العام 2002 (عن آلات بيعت عام 2001):

16.000		من حـ/ الالتزام المقدر بموجب الضمان
	16.000	إلى حـ/ النقدية
		أو حـ/ المخزون السلعي
		أو حـ/ الرواتب والأجور
		دفع تكلفة الضمان المتكبدة

فيما لو كان الأسلوب المطبق هو الأسلوب النقدي، تقوم الشركة بتسجيل مبلغ 4000 ل.س كمصروف ضمان عن عام 2001 و 16.000 ل.س كمصروف ضمان عن عام 2002 مع تسجيل قيمة المبيعات كافة كإيراد عن عام 2001. في العديد من الحالات، فإن تطبيق أساس الاستحقاق لا يقابل تكاليف الضمان المتعلقة بالمنتجات المباعة خلال مدّة البيع مع الإيرادات المتحققة عن تلك المنتجات، وبالتالي فهي تخالف مبدأ المقابلة (مقابلة النفقات بالإيرادات).

مثال:

يمكن بيع الضمان بشكل منفصل عن المنتج المباع، على سبيل المثال، عندما يشتري أحدكم تلفزيون أو فيديو، يكون له الحق في ضمان صادر عن المصنِّع. كما أن البائع يمكن أن يعرض عليك فترة ضمان إضافية على المنتج بتكلفة إضافية أيضاً.

في هذه الحالة، على البائع أن يأخذ بعين الاعتبار بيع التلفزيون أو الفيديو مع ضمان المصنِّع وبيع الضمان الإضافي. يسمى هذا الأسلوب بطريقة بيع الضمان. يتم تأجيل الاعتراف ببيع الضمان الإضافي وبشكل عام يتم الاعتراف به على أساس القسط الثابت على مدى عمر عقد الضمان. يتم تأجيل الاعتراف بالإيراد، لأنه على بائع الضمان التزام (تعهد) بأن يقدم خدمات على مدى عمر عقد الضمان. لتوضيح ذلك:

بفرض أنك اشتريت سيارة من إحدى الشركات بمبلغ 20.000ل.س بالإضافة إلى الضمان العادي على السيارة (كافة الإصلاحات سوف تدفع من قبل المصنع عن 36000كم أو عن ثلاث سنوات، أي منهما يتحقق أولاً)، قمت بشراء ضمان إضافي مدته ثلاث سنوات أو 36000كم أخرى بتكلفة قدرها 600ل.س .

القيود المحاسبية لتسجيل بيع السيارة (مع الضمان العادي) وبيع الضمان الإضافي في 2001/1/2 في دفاتر البائع ستكون على الشكل التالي:

20.600		من حـ/ النقدية
		إلى المذكورين
	20.000	حـ/ مبيعات
	600	حـ/ إيرادات ضمان غير متحقق
		بيع سيارة مع تكلفة ضمان إضافية

القيد المحاسبي لتسجيل الاعتراف بإيرادات الضمان في العام الرابع (باستخدام القسط الثابت):

200		من حـ/ إيرادات ضمان غير محقق
	200	إلى حـ/ إيراد الضمان

بما أن مدّة الضمان لا تبدأ إلا بعد انتهاء فترة الضمان العادي، فإن الاعتراف بإيراد الضمان لا يتم حتى تبدأ السنة الرابعة. بنهاية العام الرابع، يبقى هناك مبلغ 400 ل.س ضمان مقبوض مقدماً يظهر في الميزانية تحت بند التزامات متداولة. أما مبلغ الـ 200 ل.س من إيراد الضمان عن عام 2004 تظهر في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات أخرى والقيد المحاسبي.

200		من حـ/ إيراد الضمان
	200	إلى حـ/ ملخص الدخل
		أو حـ / أ. خ
		قفل إيراد الضمان في حـ/ أ. خ أو ملخص الدخل

مثال:

شركة الرشيد المساهمة التي تنتج المدافئ الكهربائية، باعت 1500 مدفأة بسعر 2000 ل.س للمدفأة الواحدة خلال الفترة الواقعة بين 7/1 و 2001/12/31، كل آلة مشمولة بالضمان لمدة عام. قدرت الشركة من خلال خبرتها أن متوسط تكلفة الضمان 300 ل.س عن كل مدفأة. كما باعت الشركة شهادات ضمان إضافية مدتها سنتان بتكلفة قدرها 200 ل.س عن كل مدفأة.

قامت الشركة بإصلاح عدد من المدافئ المضمونة بلغ 200 مدفأة عام 2001 و 300 مدفأة في عام 2002.

المطلوب:

1-القيود اللازمة لتسجيل تكلفة الضمان حسب أسلوب مصروف الضمان.

2-القيود اللازمة لتسجيل الضمان وفق مبيعات الضمان.

الحل: وفق مصروف الضمان:

1-تسجيل بيع 1500 مدفأة بسعر 2000 ل.س للمدفأة الواحدة:

3.000.000		من حـ/ النقدية أو حـ/ الزبائن
	3.000.000	إلى حـ/ المبيعات
		تسجيل بيع 1500 مدفأة بسعر 200 ل.س للمدفأة

2-تسجيل تكلفة الضمان التي تم إصدارها خلال المدة ما بين 7/1 و 2001/12/31:

		2001/12/31
450.000		من ح/ مصروف الضمان
	450.000	إلى ح/ الالتزام المقدر للضمان
		تسجيل تكلفة الضمان المقدرة
		بتاريخه
60.000		من ح/ الالتزام المقدر للضمان
	60.000	إلى ح/ النقدية – إذا تم الدفع نقداً
		أو ح/ المخزون – قيمة البضائع
		المستخدمة
		أو ح/ الرواتب – قيمة العمل.
		تحميل الإصلاحات التي تمت عام 2001 لحساب
		الالتزام المقدر للضمان عن 200 مدفأة

التقرير في القوائم المالية في 2001/12/31:

- يتم التقرير في الميزانية عن خصوم متداولة قدرها390.000 تحت بند الالتزام المقدر للضمان.

- يتم تحميل قائمة الدخل بمبلغ 450.000 ل.س كمصروف ضمان عن كامل مبيعات المشمول بالضمان ضمن قسم النفقات التشغيلية بالقيد المحاسبي التالي:

450.000		من ح/ ملخص الدخل أو ح/ أ. خ
	450.000	إلى ح/ تكلفة الضمان
		تحميل الفترة بكامل مصروف الضمان المقدر

3- خلال العام2002 يتم تسجيل مصروف الضمان الفعلية والخاصة بمبيعات 2001:

90.000		من ح/ الالتزام المقدر للضمان
	90.000	إلى ح/ النقدية
		ح/ المخزون
		ح/ الرواتب
		تحميل نفقات إصلاح عام 2002 الفعلية الالتزام
		المقدر للضمان

بنهاية فترة الضمان العادية نجد أن الالتزامات المقدرة للضمان والتي كانت 450.000 ل.س أصبحت بنهاية فترة الضمان 300.000 ل.س

حـ/ الالتزام المقدر للضمان

60.000	نقدية–مخزون–رواتب	450.000	مصروف الضمان
90.000	نقدية –مخزون–رواتب		
300.000	رصيد		
450.000		450.000	

يجب إجراء قيد تسوية لمعالجة هذا الرصيد وذلك بإضافة هذا المبلغ إلى الأرباح المحتجزة لعام 2001 صافي من الضريبة، على اعتبار أن أرباح عام 2001 حملت بتكلفة ضمان قدرها 450.000 ل.س في حين أن تكلفة الضمان الفعلية بلغت 150.000 ل.س بفرض أن ضريبة الدخل كانت 20%.

300.000		من حـ/ الالتزام المقدر للضمان
		إلى المذكورين
	60.000	حـ/ ضريبة الدخل مستحقة
	240.000	حـ/ الأرباح المحتجزة
		إعادة الزيادة في الالتزام المقدر للضمان إلى حساب الأرباح المحتجزة على أنه خطأ في التقدير

الحل وفق الاحتمال الثاني:

1–تسجيل بيع 1500 مدفأة مع ضمان إضافي قدره 200 ل.س عن كل مدفأة :

		2001/12/31
3.300.000		من حـ/ النقدية أو حـ/ الزبائن
		إلى المذكورين
	3.000.000	حـ/ المبيعات

	300.000	حـ/ إيراد ضمان مقبوض مقدماً بيع 1500 مدفأة بسعر 2000 ل.س للمدفأة وضمان إضافية قدره 200 ل.س عن كل مدفأة

بعد الانتهاء من فترة الضمان الأساسية التي مدتها عام يبدأ العمل بالضمان الإضافي الذي يتم استهلاكه وفق طريقة القسط الثابت، حيث أنه عن عامين فيكون نصيب العام الواحد150.000 ل.س.

		في العام2003
150.000		من حـ/ إيراد ضمان مقبوض مقدماً
	150.000	إلى حـ/ إيراد الضمان

بنهاية عام 2003 يبقى هناك مبلغ 150.000 إيراد ضمان مقبوض مقدماً يظهر في الميزانية تحت التزامات متداولة أما إيراد الضمان المتحقق عن عام2003 فيذهب إلى قائمة الدخل بالقيد التالي:

150.000		من حـ/ إيراد الضمان
	150.000	إلى حـ/ ملخص الدخل
		إقفال إيراد الضمان في ملخص الدخل

بفرض أنه في العام2004 تم إصلاح 200 مدفأة وفق الضمان الإضافي تكون المعالجة المحاسبية:

40.000		من حـ/ تكلفة الضمان
	40.000	إلى حـ/ النقدية
		حـ/ المخزون
		حـ/ الرواتب
		إصلاح 200 مدفأة كلفة المدفأة 200 ل.س

يتم إقفال كل من تكلفة الضمان وإيراد الضمان المحققة في قائمة الدخل على الشكل التالي:

40.000		من حـ/ ملخص الدخل
	40.000	إلى حـ/ تكلفة الضمان
		قفل تكلفة الضمان في حساب ملخص الدخل
150.000		من حـ/ إيراد الضمان المقبوض مقدماً
	150.000	إلى حـ/ إيراد الضمان
		الاعتراف بتحقق إيراد ضمان عن عام2004

		بتاريخه
150.000		من حـ/ إيراد الضمان
	150.000	إلى حـ/ملخص الدخل
		قفل الضمان المحقق في ملخص الدخل

3 – العلاوات والكوبونات :

تعرض العديد من الشركات (إما بشكل مستمر أو بشكل محدود) علاوات وهدايا للزبائن عن مشترياتهم مقابل إعادة سدادات تغليف، شهادات، قسائم كوبونات، ماركات أو أغلفة. يمكن أن تكون العلاوات والمكافآت على شكل ألعاب، صحون، أدوات كهربائية صغيرة، أو رحل مجانية أما قسائم الكوبونات فهي من أجل الحصول على حسومات نقدية مقابل استرجاعها من قبل الشركة. شكل آخر من أشكال تشجيع المبيعات هي المردودات النقدية والتي يمكن للزبون أن يحصل عليها من خلال إعادة فاتورة المحل، قسيمة الخصم، والرمز العالمي للمنتج للمصنِّع. تكلفة هذه الكوبونات والقسائم والعلاوات تحمّل كمصروف على الدورة التي حصل فيها البيع والتي استفادت من خطة العلاوة. بنهاية الدورة المحاسبية العديد من هذه العروض يمكن أن تأتي للشركة، وعند تقديمها خلال المراحل التالية، فإن على الشركة استردادها. لذلك، يجب تقدير عدد الهدايا والعلاوات المعروضة والتي يمكن أن تقدم للاسترداد من أجل إظهار تحقق التزام متداول ومقابلة التكاليف مع الإيرادات.

يجب تحميل تكلفة العلاوات المقدمة لحساب مصروف العلاوة والتعهدات المصروفة أو القائمة مقابل ذلك لحساب التزام الهدايا المقدرة.

مثال:

شركة مساهمة لإنتاج أجهزة الخلاطات المنزلية، عرضت لزبائنها صحن خلط كبير غير قابل للكسر مقابل 25 ل.س نقداً وإعادة عشر من علب الخلاطات ، كلفة صحن الخلط هذا على الشركة 75 ل.س، وقدرت الشركة أن 60% من علب الخلاطات المباعة سوف تسترد. ابتدأ العرض في حزيران 2001 وكانت النتيجة كالتالي:

- اشترت الشركة 5.000 صحن، كانت مبيعات الشركة من أجهزة الخلاطات 30.000 خلاط بسعر 800 ل.س، وتم استرداد كامل العلب المقدرة.

الحل :

1-تسجيل بيع الخلاطات :

24.000.000		من حـ/ النقدية
	24.000.000	إلى حـ/ المبيعات
		بيع 30.000 علبة بسعر 800 ل.س

2-تسجيل شراء الصحون بكلفة 75 ل.س للصحن:

375.000		من حـ/ مخزن الهدايا
	375.000	إلى حـ/ النقدية
		شراء 5.000 صحن بسعر 75 ل.س للصحن

3-تسجيل إرسال الهدايا مقابل استرداد العلب المقدرة، والحصول على 25 ل.س مع كل عشر علب.

عدد العلب المستعادة = 30.000 × 0.60 = 18.000 غطاء

$$\text{عدد صحون الهدايا} = \frac{18.000}{10} = 1800 \text{ صحن}$$

كلفة صحون الهدايا = 1800 × 75 = 135.000

المبلغ المستعاد 25 ل.س عن كل 10 علب :

$$= \frac{18.000 \times 25}{10} = 45.000 \text{ ل.س}$$

		من المذكورين
45.000		حـ/ النقدية
90.000		حـ/ مصروف العلاوات والهدايا

	135.000	إلى حـ/ مخزون الهدايا تسجيل مصروف الهدايا واستلام النقدية المستردة

4- قيود تسوية آخر المدة للالتزام المقدر الباقي للوفاء وتحسب على الشكل التالي:

إجمال الخلاطات التي بيعت خلال العام 30.000 علبة

إجمالي الأغطية المتوقع استردادها 18.000 غطاء

الأغطية المستلمة 18.000

الاسترداد المتوقع مستقبلاً 0 0 0

تكلفة التزامات الهدايا مستقبلاً 0 0 0

بفرض أنه تم استلام أغطية خلاطات عددها 10.000 غطاء فقط. تكون المعالجة:

- القيد الأول والثاني لا يتغيران.

- القيد الثالث يتغير بحيث يصبح على الشكل التالي:

عدد الأغطية المستعادة 10.000 غطاء

10.000

عدد صحون الهدايا = ـ = 1.000

10

كلفة صحون الهدايا = 1000 × 75 = 75.000 ل.س

10.000

المبلغ المسترد مع الأغطية = ـ × 25 = 25.000

10

القيد المحاسبي:

		من المذكورين
25.000		حـ/ النقدية
50.000		حـ/ مصروف الهدايا
	75.000	إلى حـ / مخزن الهدايا

– قيد التسوية آخر العام للالتزامات المقدرة للعلاوات :

إجمال الخلاطات المباعة: 30.000 علبة

إجمالي الأغطية المتوقع استعادتها 18.000

الأغطية المستعادة فعلاً 10.000

الأغطية المتوقع استردادها مستقبلاً 8.000

8.000

تكلفة الالتزامات المقدرة مستقبلاً = ـ×(25–75) =40.000

10

والقيد المحاسبي لتسجيل الالتزام المقدر للهدايا ومصروف الهدايا:

40.000		من حـ/ مصروف الهدايا
	40.000	إلى حـ/ الالتزامات المقدرة للهدايا

في آخر المدة الزمنية تعرض الشركة على ميزانيتها مخزون سلعي من الهدايا مبلغ مقداره 75.000 كأصول متداولة، والتزامات مقدرة للهدايا مبلغ 40.000 ل.س ضمن الالتزامات المتداولة.

أما على قائمة الدخل، يتم تحميل المصروفات التشغيلية بمبلغ قدره 90.000 ل.س هي عبارة عن مبلغ 50.000 تم صرفها فعلاً من مصرف الهدايا ومبلغ 40.000 يمثل الالتزام المقدر والذي سيتم تحققه خلال الدورة الآتية إلا أنه يحمل على الدورة الحالية.